تطور الظاهرة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر من خلال المجمعات الريفية عين بوشقيف 1938 – أنموذجا -

أ. محمد خيشان

جامعة بوزريعة

بالرغم من مرور نصف قرن تقريبا على استقلالنا ، لازال حقل البحث التاريخي الأكاديمي يعاني النقص الفادح في الدراسات التفكيكية لقضايا تاريخنا الوطني، التي ما أحوجنا إليها و إلى نتائجها في أيامنا هذه ، تحصينا لذاتيتنا ولشخصيتنا التاريخية باحثين منها المرجعيات القاعدية لبلورة تصورات علمية ، تمنحنا قدرة الرد على الاستهزاءات الفرنسية التي تعددت أوصافها في السنوات الأخيرة التي تبنتها المنابر الباريسية الرسمية على وجه التحديد.

فمن جذوة هذا الاهتمام جاءت هذه الورقة باحثة تارة ومستفسرة تارة أخرى، عن جملة من الإشكاليات احتواها مشروع الدراسة المتمثل في "مركز عين بوشقيف الأهلي"، الذي عبر هو الآخر في كل مضامينه الخفية ، عن أدق التصورات التي اهتدى إليها المخيال الاستعماري لمزيد من الإذلال والاستغلال و التفكيك الذي يؤدي به في النهاية إلى منع تشكل أي عمل مضاد لكيانه في الجزائر .

فتح لنا ترددنا المتكرر على مركز الأرشيف الوطني(Centre d'Archives National C.A.N)الذي هو قبلة المؤرخ و فضاء أرشيفيا مهما حول تاريخ الجزائر المعاصر، مقدما لنا كما معتبرا من الوثائق تحت رصيد "الحكومة العامة"، علما أن هذه الوثائق بحكم تقادمها فمنها ما هي مكتوبة بالآلة الراقنة وبعضها مخط بخط

اليد، شكلت لنا كلها صعوبة في قراءتها ، علاوة على وجودها في شكل مجموعة أوراق غير مصنفة وغير مبوبة ، لكن بالرغم من كل ذلك إخترنا منها كومة حسب أهميتها التاريخية و العلمية بما يخدم هدفنا من هذه الدراسة.

فعلى أية حال، الوثائق التي بحوزتنا تترجم سياسة الحكومة العامة في الجزائر ، في صورة محاولات ترويض ومشاريع بناء لاحتواء ما كانت تسميهم في قاموسها الاستعماري بـ - الأهالي -، بمنحهم امتيازات مختلة لتشعرهم ظاهريا بحقوقهم وعطف إدارتها عليهم، لكن عند تدرجنا في تتبع فحوى هذه الوثائق من الناحية الكرونولوجية، وجدنا الحكومة الفرنسية قد عبأت كل ما لديها من قوة لنسج تصور استعماري يتجه في أحد مراميه إلى استعمار الأرض، كمطية تمهيدية ثم تليها المطية الأساسية المتمثلة في ذات الإنسان ، عملا بمبدأ تغطية انكسارات مشروعها العسكري الذي بدأته في 1830. وهذا ما سنوضحه في هذه الورقة العلمية بنوع من التحليل و المعالجة قصد المساهمة في إعادة بناء ذاكرتنا المشوهة، الذي هو هدف مؤرخ مبتدئ يعمل على إضافة مجهوده لمجهودات أقطاب المدرسة التاريخية الجزائرية المعاصرة، الملقى على عاتقها مبتغى تنقية تراثنا التاريخي و الفكري من كل ما ألحق به من تزييف وتحريف.

ولأجل كل هذا ، وبحكم أن الكثير من قضايا تاريخنا الوطني لقيت من دوائر الاستعمار اهتماما بالغا ، لما لها علاقة بمشروعها الاستعماري الاستيطاني دون أن نلتفت إليها نحن بالبحث و التقصي ، لتوظيف نتائجها في متطلبات البناء الوطني ، انطلاقا من إدراك وعينا التاريخي الهادف إلى تفكيك ظاهرة – الإستيطان -، التي مثلت قلب المشروع الاستعماري في الجزائر ، فمن ذلك وقع اختيارنا نحن على أنموذج واحد من آلاف النماذج التي نفذتها الحكومة العامة في الجزائر، متمثلة في بناء مركز ريفي بعين بوشقيف بمنطقة تيارت .

وحول هذا المشروع لفت انتباهنا إلى أنه تخللت قبل الشروع في بنائه، جملة من المراسلات تبادلها الحاكم العام للجزائر وحاكم عمالة وهران من جهة وبين حاكم بلدية تيارت و الحاكم العام للجزائر وحاكم عمالة وهران، وهي التي اعتمدنا عليها في إعداد هذه الورقة العلمية مستنبطين منها أهمية العقار الفلاحي في المخيال الاستعماري، الذي ولد باعث اهتمام لدى منفذي السياسات الاستعمارية في الجزائر ، نحو نهج منطق التوسع التدريجي بالجزائر، موهما الجزائريين على أن هناك تطورا إيديولوجيا إيجابيا توصلت إليه سياسة الحكومة الفرنسية، كقراءة تقويمية من ساساتها للأوضاع الدولية التي كانت تحمل مؤشرات توتر تنذر بانفجار الوضع الأوروبي في إشارة إلى تشكل بوادر الحرب العالمية

الثانية الهاجس الذي كانت تتخوف منه الدولة الفرنسية، في إشارة إلى إمكانية تحرك المستعمرات في الاتجاه المضاد.

ونظرا للرغبة الفرنسية الباحثة في ذات الوقت عن استقرار المستعمرة، ولو لفترة مؤقتة حتى يتم تجاوز مأزق فترة الحرب، لعلها تجد نفسها متفرغة لجبهة واحدة فقط بدل جبهتين متباعدتين، دفعت بكل إدارتها بالجزائر نحو التحرك الواسع مقترحة تارة ومبدية تارة أخرى في أكثر من مجال حجم الاستعدادات التي بإمكانها تجسيد المشروع في ظرف استعجالي، وقد لمحت التقديرات الأولية حول هذا الشأن الذي أبانته مصالح الهندسة الاستعمارية عند تحديدها للقيمة المالية المخصصة لمشروع الإنجاز و الذي بلغ أكثر من مليونين فرنك فرنسي قديم للمهندسين الممضيين.[1]

ومن جهة أخرى نفهم أن الجهات المكلفة بالعقار الفلاحي، أدركت أن المشروع سيحفز الهيآت الأخرى كالمالية و الأشغال العمومية ومصالح الدراسات التقنية، إلى تقديم دعمها لمبدأ إنشاء المرفق الاستعماري، و إلا كيف نفسر إقدام مجلس إدارة الأراضي البلدية لمجتمع الأهالي على تأجير قطعة أرض ملك لبلدية تيارت المختلطة لفائدة لإقامة مركز لتزويد الفلاحين الأهالي بالتجهيزات بقيمة مالية مسبقة مقدارها مائتا ألف فرنك فرنسي قديم قابلة

للتعويض خلال فترة خمس سنوات. [2] وفي القيمة نفسها حسب توضيح الحاكم العام للجزائر، في رسالة له بتاريخ 20 أفريل 1938مقرا على أن تلك القيمة المقترحة " لا تكفي سوى لبناء مجلس إدارة أراضي البلدية لهيئة الأهالي الاحتياطية، بالاتفاق مع هيئة (société indigène de prévoyance S.I.P) لبلدية تيارت كتجربة بقيمة مسبقة قيمتها مائتا ألف فرنك فرنسي قديم.[3]

وقد لمحت مقدمات المشروع إلى توفر الحكومة الفرنسية على حقائق ومعلومات اقتصادية مشجعة، لتخصيص نفقات مالية لإنجاز مثل هذه المشاريع، فنجد في تقرير أعدته إدارة الحكومة العامة تحت عنوان "السكن الأهلي الريفي" كشفت فيه خصوصية المنطقة و إنسانها واصفة ذلك بالقول التالي: (...) إن المنطقة بدوية ، تقبل حياة المدينة –التمدن - بإنشاء مركز ريفي كامل بعين بوشقيف أين يتواجد الماء الذي يسهل عملية استغلال أراضي البلدية .[4]

بعد قراءة متأنية لفقرات هذا التقرير اعتصرنا منه ملاحظة مفصلية تتلخص فيما يلي: إن إدارة الاحتلال توصلت إلى تحديد خصوصية المنطقة لتكون أرضية لأي مشروع توسعي تحت مسعى البحث عن بدائل إضافية لتقوية الاستعمار العسكري، الذي هو في مجمله امتداد لما جاء به نابوليون الثالث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والداعي إلى اعتماد فلسفة استعمار التي تهدف إلى

إذابة المستعمرة في وعاء الميتروبول، بغية إلغاء فعلها التاريخي الذي عبرت عنه المقاومة الشعبية بعد 1830.

وهنا لابد من التوقف عند ملاحظة أنجبها رحم الاستعمار، و التي تؤكد أن الفكر الاستعماري لم يبق حبيس التوسع العسكري، بل تحرك مخياله بناء على الظروف و التطورات إلى إنتاج الكثير من الصيغ، اشتركت في اتجاه موحد يفضي إلى الهيمنة الكلية المقنعة، متسترة تحت غطاء التفاف الإدارة حول النظام الاستعماري، بمراجعة وضع الأهالي بتحسينه و الحد من تدهوره، لجذب أكبر عدد من هؤلاء لتمرير المخطط الاستعماري بدل تركهم ينساقون وراء تجاذبات الحركة الوطنية التي لاح في أفقها آنذاك منحى التصلب في الجزائر، ولذلك خصصت لكل فرد مسكنا وقطعة أرض وحديقة ، وكذا قطعة أرض إضافية مخصصة لإنشاء مزرعة.(5)

وقد رصدت الحكومة الفرنسية مبلغا ماليا ضخما، بلغ مليونين و ثمانمائة وثلاثة وتسعين ألف وثلاثمائة و أربعة وأربعين فرنك فرنسي (2893344 ف ف ق) هي نفقات الشطر الأول من المشروع، أما الشطر الثاني فخصص له مبلغ ستمائة ألف فرنك فرنسي قديم (600000 ف ف ق)، وثمانية مشاريع وضعت تحت

الدراسة أقترح لها مبلغ عشرة ملايين و ثمانمائة وتسعة عشر ألف ومائتان وأربعة فرنك فرنسي قديم (10879204 ف ف ق).[6]

وضحت هذه النفقات المعلنة حجم اهتمام الإدارة الفرنسية بمشروع عين بوشقيف الاستعماري، قصد الانتهاء منه في وقت قصير جدا، وهي رسالة نية لأهالي عين بوشقيف على أن فرنسا صادقة فيما تتخذه في شأنهم، وقد اتضح هذا في عرض التقرير الذي أشار إلى مجمل هياكل المركز من " عمارات إدارية ، ومنازل فردية من غرفتين ، توفر المياه ، بيوت الخلاء ، إضافة إلى حظيرة زراعية ".[7]

يبدو من وراء هذه الإغراءات تنامي حدة التخوفات التي كانت تنتاب الحكومة الفرنسية ، من جراء تداعيات الوضع الأوروبي قبيل الحرب العالمية الثانية وكذا الغليان الذي كان يزداد اتساعا في المستعمرات، التي اتضحت ملامحه في الأدبيات التي تطعمت بها الخطابات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، كنتاج لما كان كائنا من ظروف داخلية ودولية، أدت في عمومها إلى استنفار الوجدان السياسي الفرنسي، في شكل قلق دائم ظل جاثما على سياستها مما قد يولد حركات مضادة ذات طابع عسكري يؤدي بها حتما إلى تشتت واقعها العسكري و السياسي في أوروبا.

إن تكاثر بواعث القلق و التخوفات فرض على الإدارة الفرنسية منحى قصريا يستجيب في الحين لخطوة ظرفية مفادها الإسراع في إنجاز الدراسات التقنية وتسريع إجراءاتها ، فقد وجدنا تجسيدها في رد الحكومة العامة على رسالة وجهها لها حاكم بلدية تيارت بتاريخ 6 جويلية 1937 تحت رقم 10.617 ، معلنا فيها بشكل صريح عن موافقة اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة وفحص المقتراحات التي قدمها حاكم بلدية تيارت المختلطة ، لإنشاء مركز أهلي ريفي في دائرة اختصاصه.(8)

يبدو في تقديرنا ، أنه مجرد اهتمام وفقط تجدد في الذهن الاستعماري على خلفية أن الجزائر جوهرة المستعمرات الفرنسية ، تدفع من أجلها ما تيسر وما توفر لها من إمكانيات وسبل للاحتفاظ بها كقاعدة أساسية ، تعود إليها لاستغلال مدخراتها الاقتصادية لحاجة اقتصادها لذلك أو وقوع نظامها السياسي أمام ضواغط داخلية وخارجية .

يلاحظ بشكل واضح استحضار الإدارة الفرنسية في الجزائر فكرة تضرر الجزائريين من الضغوطات المادية القاسية ، والتي حسب زعمهم كانت المحرك الأساسي لسلسلة من الحركات المسلحة طيلة القرن 19 ، الأمر الذي يجعلنا محقين إذا قلنا إن الاستعمار كان يرتكز على اعتماد سياسة التفقير، باحثا

من خلالها عن تقليص رد الفعل الإيجابي -المقاومات الشعبية - التي بدأها المجتمع الجزائري هنا وهناك، بغض النظر على أنه منظم أو غير منظم، الذي أخصب على مدار قرن وعيا سياسيا هادفا، تبلور بشكل كامل خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين. فبهذا الظهور تكون الحركة الوطنية قد أضافت لبنة جديدة ذات بعد إيديولوجي في مسار عملها، الهادف إلى تخليص الجزائر من المد الاستعماري، إنه تطور آخر زاد من مخاوف الدولة الفرنسية، الأمر الذي دفع بها إلى إعداد منهج تحرك ذكي، يعمل على تمييع هذا التطور بتجاهله و بإصرار نظامها الاستعماري على إفشال هذا التصور بآلياتها التدميرية.

فقد أوحى هذا كله إلى تكوّن محيط سياسي في غير صالح إدارة الاستعمار جعل وضعها في الجزائر مؤهلا للانفجار في أي وقت الامرالذي دعاها إلى التظاهر بنوع من الحنكة في شكل شبه تفهم من سلطتها الرسمية على أن الظروف مناسبة لاستدراك ما خلفته سياسة التفقير والتجويع التي انتهجتها الدولة الفرنسية طيلة قرن كامل ، فجاءت عارضة مساعدات مادية مغرية ومشاريع عمرانية مثارة للإعجاب لغرض تبييض صورة الواقع المظلم الذي تولد عن عهدها الجائر الذي عانى منه الجزائريون أيما معاناة، هذا كله من أجل حظ يسعفها في الدخول إلى الحرب بنفس قوي، جامعة كل إمكانياتها الرسمية و مدخرات

مستعمراتها لممارسة دورها الحربي كقوة مميزة على الجبهة الأوروبية.

دفعت الظروف الدولية، والتطورات الداخلية التي طرأت على التطور الاستعماري مسؤولي الإدارة الفرنسية في الجزائر إلى إظهار استعداداتهم المطلقة، بالموافقة والدعم لأي مشروع يصب في هذا الاتجاه، وهذا ما تجلى في إجابة الحاكم العام عن رسالة تلقاها من حاكم بلدية تيارت معبرا فيها بقوله "لي الشرف أن أعبر عن موافقتي على اختيار مركز عين بوشقيف الذي سيتضمن كل الشروط اللازمة لعملية البناء ....وفي هذه الظروف وجدت نفسي مضطرا لأطلب من السيد حاكم بلدية تيارت المختلطة أن يوجه لي مخطط مشروع كامل وفق المبادئ التي وضعها مشروع رقم 3.570 المؤرخ في 11 جانفي 1937 المحدد لسرعة مباشرة لإنجاز"[9]

فبعدما تم حسم مسألة بناء مركز ريفي –مدرسة استعمارية - حتما تأتي المسألة المالية كأحد أهم العوامل المحفزة والمثبطة لنجاح المشروع، خاصة وأن الكثير من الرسائل حثت كلها إدارة الحكومة العامة، البحث عن المصادر المالية لتكون جاهزة عند بداية الأشغال، واستجابة لذلك دعا قابض ضريبة الجزائر مختلف قباضات الضرائب بتيارت حصول على قيمة 331.960.29 فرنك

فرنسي قديم، التي حددها قرار 18 مارس 1938 تحت رقم 5600 E.S الموجه لبناء هذا المركز بعين بوشقيف.[10]

نلاحظ تعدد الاهتمامات بالمشروع بحسب الإدارات المكلفة بالمساهمة في الإنجاز، وكذا المجالات التي سيغطيها المشروع بعد الانتهاء منه، ليصبح في خدمة الإدارة الاستعمارية دلالة أخرى تمخضت لتجبر السياسة الفرنسية، على الإسراع في ربط المشروع بالنواحي الاقتصادية، في تلميح إلى إنتاج آليات استعمارية مكملة للتوسع العسكري، تعويضا لما لم تحققه في هذا المسعى مع التظاهر بنوع من التفتح على المستعمرة، من أجل الوصول إلى إلهاء شباب الأهالي بالأرض وقطعان الأغنام، لإبعادهم عن تأثيرات الحرب العالمية الثانية، وفي نفس الوقت قد يكون طعما لهؤلاء تجدهم جاهزين إذا دعتهم إلى التجند في صفوفها لدعم فيالقها العسكرية المرابضة في الجبهات الأوروبية.

تصاعدت لهجة الحرص على تنفيذ المشروع بشكل يحمل أكثر من معنى وبعد، لبحثا عن مآل يفرز آداة فهم لوضع المستعمرة، أي ما يجب توفيره أنيا من امتيازات تجعل الأهالي عن منأ الهزات المغذية التي تدعم الحركات المسلحة المضادة، لفرنسا الاستعمارية المنهمكة في ح ع II، هاجس تناثرت حوله دعوات الإسراع في البناء، تضمنتها مذكرة وجهتها مديرية الأشغال العمومية والسكك الحديدية والمناجم إلى المدير العام لشؤون

الآهالي وأقاليم الجنوب حيث ألحت فيها على توفير كل شروط النجاح المسبقة قبل البدء في الأشغال بالصيغة الثانية، "إذا أردنا متابعة إنجاز السكنات للآهالي بشكل جيد (...) علينا أن نحصل على العقارات التي ستبنى عليها هاته البناءات، والتي يجب أن تلاءم الملكية المشتركة، فهناك شركة تسيير قدمت كل الضمانات الضرورية لاستغلال العقارات المهيئة في إطار الشروط المحددة في دفتر الشروط المماثلة لتلك المسيرة لامتيازات الأراضي السهلية بآليات تمنحها الغرفة التجارية لمربي الماشية".[11]

يرمي الحرص الفرنسي إلى تحديد نمط خاص للبناء آخذا في الحسبان الطابع الحضاري للمنطقة في إشارة واضحة إلى ضرورة اعتماد نسق العمارة الإسلامية على خلفية أن منطقة تيارت كانت عاصمة للدولة الرستمية في المغرب الأوسط، وهي قراءة لا تخلو من دأب الاستعمار في إنتاج السياسات المروضة للمستعمرة بدون اللجوء إلى الوسائل العسكرية، كتطور نوعي بلغته لتجسيد مشروع فلسفة الاستعمار الذي جاء بها نابليون الثالث في النصف الثاني من القرن 19.

تندرج هذه الرؤية في تحقيق مسعى يظهر صدق النوايا الدولة الفرنسية، نزولا لرغبة مسؤوليها في تجسيد نوايا دولتهم المنصبة كلها في تمكين الآهالي من الاستفادة من خدمات المشروع

وتحديدا الذين يستغلون الأرض بحرفتي الزراعة وتربية الماشية وقد لمسنا هذا في فحوى مذكرة بعث بها المدير العام لشؤون الآهالي وأقاليم الجنوب إلى الحاكم العام، موضحا فيها بقوله: "أن الذين يسكنون المركز هؤلاء المستغلون لـ 3000 هكتار من التربة الخصبة في بلدية تيارت في إطار إنشاء مزرعة تجريبية (نموذجية) تشمل مركز تدريب الفلاحين (تأهيل) ومركز بحث لإعداد الوسائل قصد الاستغلال الأحسن لإمكانيات المنطقة.[12]

يتضح لنا من أدبيات الرسائل التي صادفناها تبلور نسقا تنافسيا دفع بمديري الإدارات المركزية على مستوى الحكومة العامة كل على طريقته في عرض الحوافز التي تختزنها المنطقة لتجد طريقها نحو مكتب الحاكم العام، أملا في أن تتكامل التصورات والرؤى حول فكرة المشروع، في إطار تضافر الجهود لإضعاف العراقيل وإزالتها كلية، لضمان انطلاقة قوية وسريعة تفي بتحقيق الغرض الاستعماري، فها هو حاكم بلدية تيارت في رسالة له إلى حاكمه العام، يشرح فيها مزايا المنطقة ومدخراتها الجيولوجية، بادئا بوصف عين بوشقيف على أنها أرض مشاعة تبلغ مساحتها 3000 هكتار، وهي صالحة للزراعة مع توفر الماء بغزارة، علاوة على تواجد المنطقة بين طرق رئيسية ثلاث، أولها طريق رقم 14 الرابط بين الجزائر وتيارت والثاني رقم 25 يربط بين توريتي وآفلو، والأخير طريق غير معبد لكنه في حالة جيدة يربط المكان

بهذين الطريقين، وإضافة لكل هذا تتوفر المنطقة على الحجر والرمال والحصى كلها لا تبعد عن المركز أكثر من أربعة كم.[13]

إنها الأرضية التي هيئت الظرف لذلك النقاش المعمق، الذي دار بين مسؤولي إدارات الحكومة العامة، ولواحقها للوصول إلى تذليل كل الصعوبات، للتمكن من الإحاطة الشاملة بكل تفاصيل المشروع التقنية والفنية على حد سواء، وهي التي كشفت عنها رسالة بوبي Poupet مدير الأشغال العمومية والسكك الحديدية والمناجم إلى رئيس مصالح أشغال الهندسة المعمارية بقوله (...) لقد دعوت علنا أغلب المهندسين، مسؤولي الجسور والطرقات لدى قسم الدائرة الثانية للهندسة الريفية، ومصالح المناجم بعماله وهران، إلى إيفاد ممثل عنهم للمشاركة في الندوة التي ستعقد بتيارت تحت رئاسة حاكمها للنظر بالدراسة والفحص، إلى مجمل المشاكل التقنية الخاصة بمشروع إنجاز مركز ريفي أهلي بعين بوشقيف.[14]

هذه المقدمات كانت وراء إقدام الحاكم العام على القيام بزيارة رسمية إلى بلدية تيارت ليطلع بنفسه على كل حيثيات المشروع والأهداف المرسومة له، المراد تجسيدها لتحقيق الولوج الفعلي في جسم المستعمرة، عبر سياسة تحسين المستوى المعيشي للأهالي من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية التي وضحتها العهود

التي قطعها الحاكم السالف الذكر على نفسه بإعلانه، حق كل فلاح في كل مسكن وقطعة أرض مخصصة لحديقة، وأرض زراعية تصل إلى عشرين هكتار مدعمة بمساعدات مادية مهمة لكل مزارع.[15]

ولم تتوقف إغراءات الحاكم العام عند هذا الحد، بل ذهبت إلى أبعد من هذا في إشارة لامعة إلى خرافة تأهيل الجزائريين أي إخضاعهم للتكوين الحرفي، الذي مدحته كثيرا دوائر الاستعمار الفرنسي، متخفية وراءه لتنفيذ ما يملي عليها من غلاتها المتحمسين لمواصلة الاستغلال الأبشع للقدرات الاقتصادية التي تتوفر عليها أرض المستعمرة، مقابل تمتع أهالي عين بوشقيف بالسياسيات المدنية، من إدارة ومدرسة وقاعة للعلاج مع إبقاء فكرة بناء مسجد ومرش قيد الدراسة.[16]

فاللعب على وتر الشعور الديني، لا يعبر إلا على سياسة التخدير والتنويم باعتبارهما الأداتين البديلتين ، عن أسلوب القمع المباشر الذي لم يولد إلا التمرد المضاد –المشروع - الذي ظهر في شكل مقاومات مسلحة خلال القرن 19 رفضا الانصياع و الاستجابة لإملاءات الجيش الفرنسي الأمر الذي حرك آلية التفكير الاستعماري للجوء إلى توظيف المقوم الديني في سياسة التهدئة، لما له من قداسة ومكانة في وجدان الجزائريين، وهو العامل الذي جعل الحاكم العام خلال زيارته لتيارت، يتفوه

مفصحا عن نيته في بناء مسجد، قاصدا بذلك تبلور قناعة حضارية حقيقية لدى الإدارة الفرنسية، تطمع لأن تصل إلى منع تشنج نفسية الجزائريين التي سرعان ما كانت لتحدث لولا استمرار مكاتب الأمن الفرنسي في مضايقة العمل الديني. فالتيقظ لهذا الضرر من حكام دوائر الاستعمار على رأسهم الحاكم العام دفعت بإمام المسجد الكبير لتيارت إلى الإشادة بما اتخذه هذا الأخير بقوله: " لقد ظهرتم فعلا طيبتكم اتجاه الأهالي منذ موافقتكم على تمديد فترة تدريس اللغة الفرنسية والعربية لأبناء الأهالي مع فتح المدارس المهنية والحرفية".(17)

يبدو أن الإدارة الفرنسية عند احتكامها للمقوم الديني، ناظرة فيه كآخر ورقة تلجأ إليها لتوظيفها - فيما يعود - كمهدئ يقلل من تركيزها على الحشد العسكري، علها تحول كل مقدراتها ومقتدراتها للمجهود الحربي الذي تبحث من ورائه ضمان تموقع جديد في خريطة العلاقات الدولية التي ستتمخض عن الحرب ع II، لذلك وجدناها تناور على أكثر من جبهة لتحقيق ما يضمن لها الاطمئنان على الوضع في الجزائر، ما دام أنها متأكدة بأنها ستنشغل بكل تطورات الحرب التي ستحدد الشأن الفرنسي الداخلي والخارجي، وهو المؤشر الذي ستعتمد عليه سياستها الاستعمارية في تحديد علاقتها مع مستعمراتها.

فبنـاء علـى هـذا الـتخمين الاسـتعماري، عرضـت مسـبقا تأكيـدات في صـيغة التزامـات مبدئيـة مطمئنـة، معـبرة عنهـا "أن المستشـار الـتقني لـدى إدارة شـؤون الأهـالي قـد دفـع نفقـات المرحلـة الأولى مـن الإنجـاز، والـتي قـدرت بمليـونين وثمانمائـة ألـف فرنـك فرنســي (2.800.000 فرنــك فرنســي قــديم) الموجهــة لتغطيــة بنــاء عمـارات إداريـة، وقاعـة المـداولات (الاجتماعـات) و قاعـة للعـلاج، ومدرسـة، ومكتـب بريـد، ومسـتودع لـلآلات (مـرأب). وفي المرحلـة الثانية من ذات المشروع سيتم بناء ثمانية وعشرين مسكنا للفلاحين و ستة عشر سوقا بدون سكنات، وثمانية أسواق تتضمن سكنات وشق طرقات وتحديد ساحات عامة.[18]

وفرت لنـا المعلومـات الأرشـيفية مـا يجعلنـا نسـتنتج أن مشـروع إنجـاز المركـز بأجزائـه وهياكلـه، مـا هـو سـوى مهـدئ ظـرفي، ركنـت إليـه الإدارة الفرنسـية ريثمـا تنتهـي صـراعات الحـرب العالميـة II، لتبـدأ في صـياغة فصـول سياسـية جديـدة وفـق إفـرازات هـذه الحرب التي هي مجال مناورة أوسع، تجد فيها ضالتها التي تخصب حراكا استعماريا جديدا يزيد من تطويق المستعمرة ويحول خيراتها نحو الميتروبول لإعادة بناء اللبنات الأساسية المنهارة جراء غزو دول المحور الذي طال منشآتها الاقتصادية، و التي ستكون وبالا وخيما علـى الناحيـة الاجتماعيـة خاصـة مـا تعلـق الأمـر بالقـدرة الشـرائية للمــواطن الفرنســي، ولعــل هــذا هــو الــدافع وراء اقــتراح إدارة

الحكومة العامة في الجزائر تأسيس ورشات حرفية تهتم بالنسيج التقليدي وكأنها تخفي رغبة تتطلع إليها ، في إشارة إلى الثروة الحيوانية المتركزة في الماشية على وجه التحديد وقد أدركنا هذا في نص صريح تضمنته مذكرة بعثت بها إدارة مصلحة الجلود والمنسوجات التابعة للحكومة العامة ، إلى مدير مصلحة شؤون المسلمين بالمكتب الثالث ، مقرة موافقتها على فتح مشروع ورشة لحياكة الوبر تحت إدارة حاكم بلدية تيارت المختلطة في شكل عائلات حرفية صغيرة.(19)

إنها قراءة حقيقية توصلت إليها الإدارة الاستعمارية في الجزائر ، في إدراكها لوجود نسق يجمع بين الإنسان وهيئته البدوية ، والمنطقة بقطاعيها الزراعي والرعوي بإمكانهما الإسهام فعليا في التقليل من وقع الانهيارات التي لحقت بالاقتصاد الفرنسي أثناء الحرب وهي التي ستكون مقدمة لتهدئة مؤقتة لعموم الوضع الذي كان حكرا على الجزائريين دون سواهم المعمرين على قاعدة أن المنطقة من الناحية الطبيعية مؤهلة لأن تغير وجه المنطقة بصورة جذرية ، وهي الحقيقة التي حاولت رسالة حاكم بلدية تيارت إلى حاكمه العام موضحا فيها أن المنطقة لديها تقاليد في مادة النسيج - خبرة - ومزارعوها متعودون منذ وقت طويل على تربية الأنعام.(20)

لوحظ تركيز ملفت للنظر أبدته الحكومة العامة حول تربية الماشية، استغلالا لتوفر الظروف الطبيعية والمناخية، إضافة إلى فابلية المنطقة لذلك النشاط الحرفي الحيوي، مما جعل ذات الإدارة تتجه نحو جعل هذه الحرفة –تربية الماشية - تحظى بالاهتمام البالغ لسببين إثنين: الأول حاجة السوق الأوروبية والفرنسية لذلك المدخر والثاني حاجة المستهلك الفرنسي للثروة الحيوانية الجزائرية، ما يعني تبلور تصور اقتصادي محض يهدف إلى تنمية تربية الماشية، بتوفير الوسائل والعوامل التي تفضي إلى ذلك، أولها الرعاية البيطرية حيث نظر لها كمسألة ضرورية لا بد من إيجادها، كدعامة قاعدية لتحقيق رغبة تأهيل هذه الحرفة لتكون مكملة للاقتصاد الفرنسي، يمكنها من تلبية ولو لمرحلة ما ضمان تدفق مادة اللحوم على السوق الفرنسية، فإذا إقدام حاكم بلدية تيارت المختلطة على التكثيف من كتابة الرسائل واحدة تلوى الأخرى لكل الإدارات الاقتصادية على مستوى مقر الحكومة العامة، للظفر بالتسهيلات الكافية لإنجاح مشروع الاستيطان كواقع ملموس يعكس مالا يدعو إلى أدنى شك إلى دور الجهود التي بذلت في هذا المجال، بدأ من مفصل تعيين طبيب بيطري بأمر من مفتش تربية الماشية في رسالة له إلى حاكم ببلدية تيارت المختلطة بتاريخ 22 أوت 1941.[21]

وهنا نوضح لنؤكد مرة أخرى أن الوثائق التي تعرضت لمشروع عين بوشقيف ركزت على حرفة تربية الماشية، لا يعني أن حرفة الزراعة كانت غائبة في التصور الاستعماري، علما أن الأراضي الزراعية الخصبة هي التي أسالت لعاب النظام الفرنسي قبل عام 1830، وقد أشار إلى ذلك تقرير الجاسوس بوتان عام 1808، ومن ثمة لا غرابة عندما نقول إن فرنسا بدأت منذ السنوات الأولى في تبسط نفوذها على الأراضي الخصبة مقسمة إياها في شكل أقاليم متخصصة، فعلى سبلي المثال خصصت سهل متيجة للحوامض، وسهل سارسو لزراعة القمح، وسهول عين تيموشنت لمادة الكروم، ترسيخا لتوجه اقتصادي مفاده ربط اقتصاديات الدول المستعمرة بالميتروبول، لحاجة هذه الأخيرة -فرنسا - لمثل هذه المقتدرات في فترة الحروب والأزمات ما دام أن هدفها ثابت في سياستها الاستعمارية هو الاستيطان وكذا إضافة استغلال حرفة الماشية ليكتمل بذلك قطاع الفلاحة من جانبين أساسيين من منطلق أن المنطقة تزخر بالمؤهلات الاقتصادية و الحجم الكبير للاستعدادات الطبيعية لتربية الماشية في جزء من سهل سارسو.[22]

لا أحد ينفي دور المصالح البيطرية في تحسين نمو الثروة الحيوانية في منطقة خصبة ورعوية مؤهلة لتحريك القطاع الفلاحي في المنحنى الذي يوفر للدولة الفرنسية الإمكانيات المادية

لاقتصادها، وتوفير الموارد المالية لخزينتها العمومية ، هي الدواعي التي حركت الجهات المختصة حاثة على تنظيم أمور الحرفة ، بتحديد قطعان الماشية مع إعطاء الحرية للبياطرة المختصين بتكليفهم إعداد مخطط توجيهي خاص بالمهتمين بتربية الحيوانات ، قصد إقامة مشاريع حول تربية الماشية [23].

تكشف على خلفية هذه الاهتمامات تبلور قناعة قوية وإرادة مشتركة لدى إدارات للحكومة العامة التي ركزت في مضمونها على ضرورة التنسيق ، والتعاون فيما بينها لتوفير الخدمة البيطرية الكافية لقطعان الماشية في المنطقة ، لمنع إصابة رؤوس الماشية من الأمراض التي كانت تعج بها الفترة ، ما يوضح من جهة أخرى في حالة غياب المتابعة البيطرية لقطعان الماشية قد يؤدي بالحرفة إلى اندثار سلالاتها الجيدة إن لم نقل تلاشيها كلية ، فذاك هو الذي أدى إلى تولد باعث اهتمام لدى سلطات الحكومة العامة لغرض انجاح مشروع تربية رؤوس الماشية تجلى بشكل واضح في التشدد الذي طالما تكرر في نصوص الحاكم العام حاثا فيها على توفير البياطرة في أماكن تواجد الماشية لضمان صحة حيوانية معافاة من الأمراض تدفع بالحرفة إلى الانتعاش بالتزايد في العدد و الانتشار في مجال الاستغلال لغرض الوصول، على المدى البعيد، هدف توسيع مشاريع تربية رؤوس الماشية ، التي ظهرت بشكل مفاجئ في الفترة التي تعنيها هذه الدراسة كواحدة من

قلاع المشروع الاستعماري الاستيطاني، ضمن إطار اهتمام شامل يترجم رغبة الحكومة الفرنسية، في مد سياساتها الاستعمارية بمكامن جديدة تضاعف من أساليب تطويقها للمستعمرة ، في الوقت الذي بدأت تظهر ملامح انهياره على المستوى الدولي، كشفت عنه تطورات بدايات ح ع II (دخول الجيش ألألماني باريس 1940).

واستنادا إلى الوثائق التي اطلعنا عليها فإنها ظلت تسعي في كل الاتجاهات باحثة عن مآل يوصلها إلى إيجاد الوسائل التي تجبر الأهالي على الاستقرار القصري تحت مطبة فلسفة الاستعمار، المرفقة بنتائج السياسة الريفية التي انتهجها، وهي السياسة المعدة خصيصا لإنتاج بدائل جديدة لتكريس وتعميق تصور الهيمنة المقنعة، لمنع تشكل من الأساس، الحركات المسلحة في عز انشغال فرنسا بمجريات ح ع II.

إنه الحدث الهام الذي كان في مخيال كل مستعمرات العالم، كفرصة تاريخية يمكن تحويله إلى عامل ضغط قد يأتي من ورائه ما يؤدي بالنظام الاستعماري إلى مراجعة سياسته ، في المنحنى المطلبي الناتج عن تطورات الساحة الدولية الذي أدرجته الحركة الوطنية الجزائرية(ح.و.ج)، في خطابها السياسي الذي

كشفت النقاب عنه تلك الرسائل التي وجهتها إلى قادة دول الحلفاء خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

فمن هذا الإدراك تنبهت الحكومة العامة في الجزائر إلى مسألة منح القروض المالية للمستفيدين من مشروع عين بوشقيف ، للبدء في استغلال المشاريع الفلاحية الذي أكدته رسالة الحاكم العام، التي وجهها لكل من مدير الديوان الوطني للحبوب ومدير صندوق التعاون والقرض الفلاحي ، مشعرا إياهما بإجراء اتخذه مفاده أن شبكة من المصالح الإدارية ، على رأسها المديرية العامة لشؤون الأهالي وكذا مديرية المصالح الاقتصادية ، والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني تعمل فيما بينها لتسوية كل القضايا الزراعية [24].

يبدو فعلا من أن الإدارة الفرنسية في الجزائر،أحست بشكل سريع بأهمية إقحام المورد المالي في مشروع تهدئة المستعمرة إلى حين انتهاء ح ع II ، عن طريق إلهاء الأهالي بالاستفادة من القروض، لاستغلال ما وزع عليهم من قطع أرضية في إطار مشروع عين بوشقيف ، وفى الخط نفسه أعلن حاكم مقاطعة وهران في ذات السياق خدمة لمزيد من الترويض ، أنه تقرر في صالحهم تثبيت أسعار جديدة للآلات الزراعية خلال موسم الحرث والحصاد 1944 / 1945[25].

تتمة لفكرة فلسفة الاستعمار، التي ذكرناها آنفا التي ترتكز على عمق فهم نفسية الإنسان الجزائري ، بحثا عن الاحتياجات التي يمكن عبرها من إيجاد حظوظ أوفر لتثبيت ركائز دافعة للمشروع الاستعماري، نحو التوسع في استغلال الملكيات الزراعية متزامنة مع امتصاص غضب الأهالي هو التخوف الذي كان ينتاب الإدارة الفرسية ، ردا على سياسة عدم الاكتراث التي اتبعتها ضد (ح .و.ج) وبخاصة حزب الشعب إلجزائرى ، فلجأت إلى سياسة السخاء التى لم تعرف بها عن الاطلاق في الجزائر منذ 1830 ، فانحناؤها في هذا الاتجاه جاء تحت تأثير الظروف الدولية فراحت تعدد في الأغراض التي من أجلها وافقت على تأسيس مركز عين بوشقيف الذي سيوفرالمساعدات المختلفة للملكيات الصغيرة التابعة للأهالي، ببلدية تيارت في صورة اليات تقنيةومساعدات مالية في صيغة قروض جزافية ، زيادة على رؤوس الحيوانات من خيول وأنغام لتقديم خدمة أفضل للأرض وتنمية تربية الماشية [26].

و أخيرا يعتبر المشروع في أحد جوانبه مكافأة مادية تكرمت بها الحكومة الفرنسية عن طريق حاكمها العام في الجزائر ، تقديرا منها لأهالي المنطقة الذين لم يبدوا مواقف عدائية حيال مختلف سياساتها التي طبقت آنذاك، هي شهادة سجلها

الحاكم العام ضمنها في رسالة تقديرية من زاويته عن أهلي عين بوشقيف قائلا فيها ما يلي : "إن صورة التمرد غير موجودة مطلقا عند أهالي عين بوشقيف لذلك قام حاكم بلدية تيارت بمباشرة تنفيذ قرار الحرث الجماعي للأرض ، وتكوين المجموعات الفلاحية ، وأيضا سيصاحب هذا الأمر قيام مدير الزراعة بتسوية مسألة دورة الحرث لتستفيد منها كل المجموعات الفلاحية[27].

وهي رسالة موجهة في حقيقة الأمر إلى عامة الأهالي في جهات المستعمرة، ليستكينوا إلى المسالمة إذا ما أرادوا الاستفادة بمثل هذه المشاريع، بمعنى الهدوء مقابل مشاريع الإصلاح، على صيغة أكذوبة الأرض مقابل السلام بالنسبة للقضية الفلسطينية.

ولكن عند توقفنا عند تاريخ صور التقرير 29 أفريل 1945 ، لمحنا احتواء فقراته دلالات لفظية تخفي وراءها واقعا محضرا استعدادا لكل الطوارئ التي قد تحدث في المستعمرة على سابقة تعامل الحكومة الفرنسية مع مطالب (ح.و.ج)، دون أن نستبعد فكرة تأكد الحكومة الفرنسية من احتمال ظهور عمل مسلح ضدها كنتاج لسلسة مواقفها السياسية التي تجاهلت فيها عمدا كل رسائل فرحات عباس التي وجهها لقاداتها أثناء الحرب باسم (ح.و.ج).

وفي النهاية تمثل هذه الورقة مساهمة علمية تندرج في إطار الاهتمام بقضايا التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري

خلال حقبة الاحتلال ، لأن ذلك الجانب ـ الإقتصادي ـ في تقديرنا ملفا لازالت مواضيعه لم تطرق بالشكل الكافي ، وفقا لرؤية نقدية تفضي بنا إلى تحديد المقتدرات الاقتصادية الجزائرية التي استغلها النظام الاستعماري و التي تعتبر من الجرائم الكبرى التي ارتكبتها إدارته الاحتلالية في الجزائر.

هنا يتحدد دورنا في الاحتكام إلى منطق التأصيل التاريخي، لجمع كل ما هو مادة ذات صلة بتخصصنا العلمي للوصول إلى تكوين ملفات كاملة تتوفر على الأدلة الدامغة، بشهادة الوثائق الأرشيفية و الروايات الشفوية، فعند ذلك نلحظ ونحن متيقنون بأننا وصلنا إلى غلق كل الأبواب أمام المشككين في أطروحاتنا الحقوقية، المنصبة على جرد مجمل الجرائم الفرنسية التي تعرض لها المجتمع الجزائري في ذاته وفي تربة أرضه وجغرافيته ككل .

فهذا التأصيل إذا ما وصلنا إلى تحقيق نسبة منه فإننا سنكون قد بلغنا مستوى مميزا من الوعي الحضاري الراقي موفرا لنا ما يكفي لدعم فكرة مطالبة فرنسا بالتعويضات ومحاكمتها كمجرمة استعمارية ، ولكن وفي الظرف نفسه، لا يتأتى بلوغه في الوقت الراهن وعلى مدار العشريات المقبلة، لعوامل ذاتيه وموضوعية لا يسع المجال لذكرها هنا.

وما ينبغي الآن أن ندركه فعلا ، هو أن فكرة التعويض وما يتعلق بالإجرام الفرنسي، أن يبقى محل اهتمام ومتابعة من طرف الجهات البحثية بالدراسة والإثراء، بالتأسيس الأرشيفي عملا على ترسيخ هذا الحق التاريخي في مخيلة الجزائريين جيلا بعد جيل ، ريثما يصل النظام السياسي الجزائري إلى حدود الانتهاء من هيكلة حقيقية لجبهة داخلية حصينة ستنعكس حتما على الأداء الخارجي للدولة .

حينذاك نبدأ في بعث من جديد منطلقات الإقلاع التي عجزنا عن تشكيلها بعد الاستقلال، لبقاء استمرار إفرازات السياسة الفرنسية في إطار شعار الإيديولوجية الاستعمارية "الدولة المستعمرة ما بعد استقلالها".

الهوامش:

(1) :C.A.N boite 0503, rapport, note, et bordereau, sur le Centre Rural de Ain Bouchakif 1938-1941, rapport 26 fév. 1938.

(2):C.A.N boite 0503, Lettre du 13 Avril 1938 (département -service indigène. G. G.

(3):C.A.N boite 0503, lettre du 20 avrile 1938 signer par le Gouverneur Général.

(4) التقرير عبارة عن تحديد لمدخرات وحوافز المنطقة من الناحية الاقتصادية ، أي المؤهلات المادية التي تتوفر عليها المنطقة، والتي هي في واقع الأمر تدخل ضمن اهتمامات الحركة الاستيطانية باعتباره أي ـ التقرير. خلاصة عدد من التحقيقات التي أعدها مسؤولون محليون في الحكومة العامة وللمزيد من التفاصيل أنظر

C.A.N boite N 136, Etude concernant la construction d'un Centre Rural Indigène 1938/1946 p 1.

(5)Ibid, p1

(6) Ibid, p1

(7) Ibid ,p1

(8) C.A.N boite N.0136, lettre du Gouverneur de la commune mixte de Tiaret adressé à Mr le Gouverneur Général 1937.

(9) C.A.N boite N0439, Lettre signer par le secrétaire générale du Gouverneur Général « Gregoire » daté le 29 JUL 1937.

(10) C.A.N boite N0439, Rapport du 14 OUT 1940 signer par le secrétaire du gouverneur CARA YOL.

(11) C.A.N boite 0503, Note de Mr Balensi, Directeur des travaux publics et des chemins de fer et des mines - a Mr le directeur général des Affaires Indigène et des Terretoires du Sud, 23 janvier 1935.

(12) boité 0503 , Note de Mr Louis Milliot, Directeur Général et des Affaires Indigènes et des Térretoires du Sud adressés à Mr le Gouverneur Général, 07 septembre 1937.

(13) C.A.N boité 0439 , Lettre de Mr l'administrateur de la commune mixte de Tiaret adressé à Mr le Gouverneur Général, 03 Février 1937.

(14) boite 0439, Lettre de Mr le Gouverneur Général et par autorisation le directeur des travaux publics et des chemins de fer et des mines, 31 mars 1938.

(15) C.A.N boite 0439, Rapport concernant le voyage de Mr le Gouverneur Général dans l'ouest Algérienne, décembre 1941.

(16) Ibid, voir Rapport de dec1941.

(17) Discour de Mer Ben Chéhida Ahmed :Imame de la grande mosqué de Tiaret. Voir Rapport décembre 1941 p2

(18) اعتمدنا على هذه الوثيقة التي لا تحمل تاريخ صدورها معتقدين حسب محتواها أنها مذكرة داخلية تنظيمية أصدرتها الحكومة العامة غير موجهة لأية جهة لمحت فيها على أنها صيغت في بداية انطلاق المشروع، أنظر:

C.A.N boité .0439 Note sur le centre rurale de Ain Bouchekif. Sans date.

(19) C.A.N boité 0503 dossier intitulé "Habitat Indigène Rurale " note circulaire sur les centre ruraux 1937-1941 lettre de service des cuirs et textiles a M le directeur des affaire musulman 3 eme bureaux , 18 oct 1937.

(20 C.A.N boité 0503, voir lettre de l'administrateur du commune mixte de tiaret adresser a Mr le gouverneur général, 22 Avril 1941.

(21) ibid. voir note de Mr l'inspecteur de l'élevage adresse a Mr le Gouverneur de la commune mixte de tiaret, 4 Oct 1941.

(22) ibid . voir lettre de Mr le Gouverneur de la commune mixte de tiaret hostains, sans date.

(23) وجدنا الكثير من الرسائل أشارت في عديد من فقراتها إلى أهمية المصالح البيطرية في تطوير وتنمية تربية الماشية، فعلى سبيل الحصر في رسالة وجهها مدير الاقتصاد الجزائري إلى مدير شؤون المسلمين بالحكومة العامة، للمزيد من التفاصيل أنظر:

C.A.N boite 0439. Etude concernant la construction d'un Centre Rural Indigène 1938-1946, lettre du 6 NOV 1941 signer par adjoint au directeur de production G.G.

(24) ibid. Lettre de Mr le gouverneur général « GONON » Adressé à Mr le directeur de l'office national des céréales et Mr le directeur de la caisse algérienne de crédit agricole Mutuel, 30 juin 1943.

(25) ibid .boite 0439.lettre de Mr le préfet du dépar tement d'Oran adressé à Mr l'administrateur de la commune mixte de tiaret 20 oct1944.

(26) ibid, voir rapport du 22 nov1946.

(27) C.A.N boite 0439. Centre Rurale de Ain Bouchekif 29 Avril 1945